تحليل اقتصادي للسياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2003 – 2013 (نظرة تقويمية)

باسم حازم البدري
استاذ مساعد
قسم الأقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد
basimbadri@yahoo.com

سناء جاسم محمد
مدرس مساعد
القسم المالي– كلية الزراعة– جامعة بغداد
sna_ jj@yahoo.comdr

المستخلص

مما لاشك فيه أن السياسة الزراعية في العراق هي المسؤولة عن واقع التراجع الحاصل في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2003– 2013، أذ بينت المؤشرات قلة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وكان متوسط نسبة المساهمة خلال مدة الدراسة هو (9.38%) وان تغيرها السنوي كان سالباً وهو (5.82–%). وكذلك تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي وكان متوسط هذا العجز خلال مدة الدراسة بحدود (4185.73) مليون دولار أميركي، ولقد كانت نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية في المتوسط هي (0.14%) وهي نسبة منخفضة جداً، كما لم تتوصل سياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي الى ان تحدد وبصورة نهائية خارطة للميزات النسبية الظاهرية للمحاصيل والمنتجات الزراعية. لقد اوضحت الدراسة استمرار القصور والعجز في السياسة السعرية حيث مازال المنتج الزراعي يستلم اسعارا لبعض المحاصيل الاستراتيجية اقل من الاسعار العالمية وهذا ما اوضحته قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية وعلى الرغم من وجود تحسن عن المدة ماقبل 2003 الا انه لم يكن بمستوى اهمية القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، الميزان التجاري الزراعي، معامل الحماية الاسمي الصافي، الصادرات الزراعية.

AN ECONOMIC ANALISYS FOR PRICING POLICY AND POLICY OF FORIGEN TRADE OF AGRICULTURAL SECTOR IN IRAQ DURING 2003-2013

B. H. Al-Badri[1]
Assist. Prof.
S. J. Mohammed[2]
Assist. Lecturer
[1]Dept. of Agricultural Economics – Coll. of Agric. – Univ. of Baghdad
[2]Financial Dept- Coll. of Agric. – Univ. of Baghdad-
dr_basimbadri@yahoo.com
sna_ jj@yahoo.com

ABSTRACT

There is no doubt that Agricultural Policy is the main responsible for the degrading in Agricultural sector in Iraq during the period 2003-2013, and that was very clear from magnitude of indicators because of little sharing of each of agricultural product in GDP because it was (9.38%) in average during the study period and the annual changing of it was negative (-5.82%), and there is increasing in deficit of trade balance in Agriculture during the study period about (4185.73) million US$, and the percentage of agricultural exports from total exports was (0.14%) in average only. The foreign trade policy in Agricultural products also cannot determine map of Revealed Comparative Advantage (RCA) of Agricultural products and crops. The study showed that there is continuous deficit in agricultural price policy because the agricultural producer is still receive prices for strategically crops less than world prices and that was showed by Net Nominal Protection Coefficients (NNPC) and although of the improvement than before 2003 but it is not paralleled with importance of Agricultural sector.

Key words: Agricultural Policy, Agricultural trade balance, Net Nominal Protection Coefficient, Agricultural exports.

المقدمة

من المعلوم ان القطاع الزراعي في العراق يستند الى قاعدة موردية (طبيعية وبشرية ومادية) هائلة، وهو يعد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، ولكن رغم وجود ما يقرب من 48 مليون دونم من الاراضي الزراعية و76 مليار متر مكعب من المياه في السنة المائية المعتدلة وظروف مناخية متنوعة صالحة لأنتاج مختلف المحاصيل الحقلية والبستانية ورؤس اموال وايدي عاملة فما زالت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي متواضعة جداً (وتتضاءل كثيراً مع دخول النفط الخام) ولازالت السوق العراقية تعاني من أغراق شديد في المنتجات الزراعية فضلاً عن ضآلة شديدة لمساهمة الصادرات الزراعية ضمن اجمالي الصادرات السلعية للعراق وعجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي، فمع هذه الموارد الهائلة عندما يحدث تدهور في القطاع الزراعي في العراق فمن المؤكد ان السياسة الزراعية باوجهها المختلفة تتحمل العبء الاكبر في هذا التدهور الحاصل. فالسياسة الزراعية تلعب دوراً كبيراً في توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية واستغلالها بشكل اقتصادي في سبيل زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج والمستوى المعاشي للعاملين في القطاع الزراعي وبالتالي ازدهار هذا القطاع وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية. إن القطاع الزراعي في العراق بشكل خاص يعاني من انخفاض الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية. وعليه ينبغي إتباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال عند اعتماد السياسة الزراعية وذلك من خلال تهيئة الوسائل التي من خلالها تزداد القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الزراعية ككل. كما إن أي إجراء لا يترتب عليه زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد أو المجتمع لا يعتد به اقتصادياً. ان المشكلة التي انطلق منها البحث تمثلت في تضاؤل مساهمة قطاع من القطاعات الاقتصادية بالغة الاهمية كالقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وفي التجارة الخارجية وتزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي. وكذلك ان المنتج الزراعي كان في اغلب سنوات الدراسة يستلم اسعار لمحاصيله اقل من الاسعار العالمية ولاسيما للمحاصيل الاستراتيجية وعدم تمكن المنتج الزراعي العراقي من الصمود بوجه المنتجات المستوردة فضلا عن فقدانه للميزة التنافسية في حالة وجود صادرات، وتعرض المنتج الزراعي الى سياسة الاغراق. اضافةً الى فشل سياسة التجارة الخارجية الزراعية من ان ترسم خارطة للمنتجات الزراعية التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية ظاهرية لكي يمكن ادراجها ضمن المنتجات التي يتم التفاوض عليها مع بدء جولات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، وعليه فقد حدد هدف هذا البحث بتقييم السياستين السعرية الزراعية وسياسة التجارة الخارجية الزراعية التي اتبعت في العراق للمدة من 2003– 2013.

المواد والطرائق

اولاً– مساهمة القطاع الزراعي في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية: مما لاشك فيه بأن الانتاج المحلي لاية دولة وفي اي قطاع من قطاعاتها الاقتصادية له اهمية خاصة عند اجراء اية دراسة اقتصادية لتقييم القطاع المعني، وذلك لان القدرة الانتاجية للدولة هي من اهم محددات مستوى رفاهية مواطنيها، هذا فضلاً عن انها من اهم المؤشرات التي تحدد مكانة تلك الدولة في منظومة الاقتصاد العالمي(9). في القطاع الزراعي تعد عملية الانتاج الزراعي كأية عملية انتاجية في اي قطاع اقتصادي اخر في حاجتها لمستلزمات الانتاج المختلفة كالارض والمياه والعمل الزراعي والبذور والاسمدة والمبيدات والمكننة الزراعية،ومن المعروف ان الفرق بين قيمة المدخلات من عناصر الانتاج السالف ذكرها وقيمة المخرجات من المنتجات الزراعية يدعى القيمة المضافة من العملية الانتاجية للوحدة المزروعة، وبتجميع القيم المضافة المتحققة في جميع الوحدات الانتاجية سنحصل على الناتج الزراعي والذي يمثل مؤشراً خلال سنة معينة أو مدة محددة. الجدول 1 يبين الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1988) في العراق للمدة 2003– 2013. ان النظرة التحليلية الى الجدول 1 توضح مدى التراجع في القطاع الزراعي في العراق ممثلاً بتدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الآجمالي. ونرى أن الناتج الزراعي قد ارتفع من 3850.30 مليون دولار في سنة 2003 ليصبح 5412.20 مليون دولار في سنة 2013 وبمتوسط قدره 4987.50 مليون دينار وبنسبة تغير سنوي بلغت 3.14% في حين أن الناتج المحلي الاجمالي قد تغير بنسبة 9.48% للمدة نفسها، على الرغم من وجود تغير ايجابي في الناتج الزراعي الا ان نسبة مساهمته في الناتج

المحلي الاجمالي كانت سالبة، اذ نرى من الجدول ان اعلى نسبة مساهمة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي كانت في سنة 2003 وهي 14.30% ولكنها تراجعت لتصبح 7.39% في سنة 2013، ولقد كانت اقل نسبة مساهمة 7.39% في سنتي 2011 و2013، وهي أقل نسبة مساهمة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 1990 (5). لقد كانت نسبة التغير لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة 1988 هي 5.82-% ونرى وجود تذبذب واضح في هذه المساهمة حيث بدأت بالأنخفاض مع تقدم سنوات الدراسة.

جدول 1. الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1988) في العراق للمدة 2003- 2013 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	نسبة المساهمة %
2003	26990.40	3850.30	14.30
2004	41607.80	4521.80	10.90
2005	43438.80	5939.60	13.70
2006	47851.40	6195.90	12.90
2007	48510.60	4479.70	9.20
2008	51716.60	3889.00	7.50
2009	56527.00	4488.20	7.93
2010	62309.00	6231.10	10.00
2011	64081.70	4739.70	7.39
2012	68285.80	5115.10	7.49
2013	73158.00	5412.20	7.39
المتوسط	53134.28	4987.50	9.38
نسبة التغير (%)	9.48	3.14	-5.82

*المتوسط ونسبة التغير من حساب الباحثين .

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء– سنوات الدراسة – المجاميع الاحصائية السنوية وبيانات غير منشورة – بغداد.

ثانياً: النتائج والمناقشة:

نظرة تقييمية للسياساتين السعرية والتجارة الخارجية الزراعية في العراق خلال المدة 2003 – 2013:

1- السياسة السعرية: يعد السعر هو العامل الموجه والمنظم للانتاج في اقتصاد السوق، وتتصف المنتجات الزراعية اذا ما تركت اسعارها تتحدد وعلى وفقا قوى العرض والطلب بالتقلبات الشديدة في اسعارها وذلك بسبب قلة مرونتي العرض والطلب السعريتين لهذه المنتجات. لهذا السبب تقوم الدولة بالتدخل في تسعير كثير من المنتجات الزراعية ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية والتي تتسم بالتقلبات السعرية، وهذا سيؤدي الى استقرار نسبي في اسعار المنتجات الزراعية التي تدخلت الدولة وضمن سياستها السعرية في القطاع الزراعي بتسعيرها بما يضمن دخلاً مجزياً ومستقراً للمنتجين الزراعيين وهو من أهم اهداف هذه السياسة لتحقيق تحسين توزيع الدخل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن توفير هذه المنتجات للمستهلكين باسعار مقبولة. تشمل السياسة السعرية سياسات الدعم للمنتجات الزراعية بمختلف اشكالها واعانة المدخلات المستعملة في انتاج المنتجات الزراعية وكذلك اتباع السياسات الضريبية التي من شأنها ان تساعد في زيادة موارد الدولة. لقد اتبعت الدولة بعض السياسات السعرية التي كان يؤمل منها دعم المنتجين الزراعيين وكذلك اعانة مدخلات الانتاج الزراعي خلال المدة 2003 – 2013 الا ان معظم هذه السياسات لم تكن كما مخطط لها بسبب تاثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية والتي نشا عنها الاضرار بالمنتجين الزراعيين. اما السياسات الضريبية التي التي كانت متبعة فلم تكن بذلك المستوى الذي يجلب موارد كبيرة للدولة (4). ان المطلوب اتباع سياسات سعرية يمكن ان تساعد في دعم المنتج الزراعي سواء في دعم المنتجات الزراعية او اعانة المدخلات وذلك بالاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة بشكل مباشر ولا سيما سياسة سعر الصرف وسياسة التجارة الخارجية. لقد عانت السياسة السعرية الزراعية في العراق من اخفاقات كثيرة قبل سنة 2003 ولم تستطع ان تتجاوز كل اخفاقاتها خلال المدة 2003 – 2013، فعلى الرغم من وجود تحسن لاينكر فيها متمثلاً بمنح المنتجين الزراعيين منتجي المحاصيل الاستراتيجية خصوصاً اسعاراً لمحاصيلهم تقترب كثيراً من الاسعار العالمية لها الا انها مازالت دون طموح ان تتجاوز السياسة السعرية الزراعية كل تعثراتها، فقد كانت الاسعار التي دفعت للمنتجين الزراعيين دون الاسعار العالمية لمحاصيلهم في بعض سنوات الدراسة وخصوصاً مع تزايد الكثير من التكاليف الانتاجية مما يؤدي الى انخفاض صافي العائد والجدول 4 يوضح قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية (Net Nominal Protection Coefficients (NNPC's والتي يمكن من النظر اليها معرفة هل ان المنتج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور) كان يستلم اسعاراً مجزية لمنتجاته ومساوية او تفوق الاسعار العالمية ام لا (6) ؟. كما يجب على السياسة السعرية والسياسة التسويقية معالجة

مشكلة الاغراق Dumping وهي اغراق السوق العراقي بالمنتجات الغذائية المستوردة، وذلك بفرض رسوم عالية نسبياً عليها ليتمكن المنتج العراقي من المنافسة وان تتمتع تلك الرسوم بمرونة عالية على وفق حاجة السوق العراقية.

جدول 2. معاملات الحماية الاسمية الصافية (Net Nominal Protection Coefficients(NNPC's للمحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور) في العراق للمدة 2003 – 2012

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
2003	0.386	0.823	0.405	0.970	0.644
2004	0.572	0.932	0.791	1.331	0.700
2005	0.592	1.273	0.911	1.645	0.713
2006	1.411	0.381	0.899	1.592	1.024
2007	0.866	0.333	0.578	1.331	1.377
2008	0.856	0.925	0.896	1.725	1.781
2009	1.178	1.492	0.928	2.632	1.719
2010	1.456	1.302	0.899	2.744	1.588
2011	1.612	1.411	0.932	2.761	1.622
2012	1.619	1.523	0.011	2.772	1.812
2013	1.625	1.588	0.123	2.699	1.855

المصدر : تم احتساب معاملات الحماية الأسمية الصافية من قبل الباحثين . استناداً الى بيانات الجهاز المركزي للأحصاء:

أ – مديرية الأحصاء الزراعي – سنوات الدراسة– فيما يخص الاسعار المحلية.

ب– مديرية إحصاءات التجارة– سنوات الدراسة – بالنسبة للاسعار الحدودية.

ج– تم إعتماد كلفة النقل من الموانئ الى المخازن الرئيسة بما يساوي (30000) دينار/ طن للمدة 2003 – 2012.

{وجدان خميس جاسم – 2011– التخطيط لإنتاج المحاصيل الرئيسة في العراق (القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) باستعمال مصفوفة تحليل السياسة – أطروحة دكتوراه – قسم الأقتصاد الزراعي /كلية الزراعة / جامعة بغداد – ص 46 و 50}.

إن معامل الحماية الأسمي عبارة عن نسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي، ويعرّف السعر الحدودي بأنه عبارة عن السعر في السوق العالمي محوّلاً بالعملة المحلية بإستعمال سعر الصرف، وقد يكون سعر الصرف هنا هو سعر الصرف الرسمي ولكنه يجب أن يمثّل تكاليف الفرص البديلة للتبادل الخارجي بالنسبة لأقتصاد الدولة. وإذا كان سعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر الصرف الحقيقي (الظلي أو التوازني)(Shadow Exchange Rate (SER فسوف يستعمل هذا الأخير في عملية تحويل السعر من السعر الأجنبي الى السعر الحدودي بالعملة المحلية وذلك من أجل الحصول على معامل الحماية الأسمي الصافي و كما يأتي (17):

$$\text{Net NPCi} = \frac{Pi^{d}}{Pi^{bb}}$$

إذ أن: Net NPCi = معامل الحماية الاسمي الصافي.

Pi^{d} = السعر المحلي.

Pi^{bb} = السعر الحدودي بأستخدام سعر الصرف الظلي.

وقد تم أحتسابه بأستعمال الصيغة الرياضية آنفة الذكر، وذلك بعد تعديل السعر الحدودي بأستعمال سعر الصرف الظلي (التوازني) وبإضافة تكاليف النقل – إذ أن سعر الصرف الرسمي في معظم سنوات الدراسة لغاية سنة 2006 كان مغالى فيه Overvalued – وبذلك أصبح لدينا (سعر حدودي معدّل). إن هذا المعيار يعطي إنطباعاً عن مدى الدعم الذي يجب أن يحصل عليه المنتج المحلي وبالنتيجة تحصل عليه الصادرات (المصدّر المحلي) من الدولة في مقابل الأستيرادات لكي يتسنى له المنافسة ولخلق الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية. تبين قيم معاملات الحماية الأسمية الصافية لمحاصيل القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور في الجدول 2 ولمدة الدراسة 2003 – 2013 بصورةٍ عامة أنها كانت أقل من الواحد الصحيح لمعظم سني الدراسة ولا يخفى ما لهذا من أثر في تدني الأنتاج ومن ثم تراجع الكميات المصدرة. ولذلك فإن قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية تدل على مدى وجود الدعم الحقيقي أو التحفيز للمنتج المحلي وأثر ذلك على المصّدر المحلي أو عدم وجوده، إذ أن هذا التحفيز سينعكس في صورة زيادة الأنتاج المحلي بسبب كون السعر مجزياً مما يمكن أن ينعكس في صورة فائض تصديري يؤدي الى تعزيز وتحفيز خلق الميزة النسبية الظاهرية في المحاصيل التي يثبت وجود قابلية تنافسية لها بعد تحديد ذلك بالمعايير التي تناولتها هذه الدراسة (14). ولذلك فإن المنتج المحلي لمحاصيل الدراسة الخمسة (القمح، الشعير، الرز، الذرة

الصفراء والتمور) كان معرضاً الى ضريبة غير مباشرة في بعض سنيّ الدراسة، ماعدا السنوات التي كانت فيها قيم معاملات الحماية الأسمية الصافية أكبر من واحد وهي سنوات شاذه قياساً للأتجاه العام لقيم معاملات الحماية الأسمية الصافية عدا محصول الذرة الصفراء. وتتأتى هذه الضريبة غير المباشرة على المنتج من خلال التأثيرات غير المباشرة لبعض السياسات الأقتصادية الكلية ومن أهمها سياسة سعر صرف العملة المحلية، فقد كانت المغالاة Overvaluation في سعر الصرف الرسمي أي سعر الصرف الذي يعطي قيمة للعملة المحلية – أي الدينار العراقي– أعلى من قيمتها الحقيقية أحد العوامل التي أدت الى تقديم إعانات غير مباشرة Indirect Subsidies لمحاصيل الحبوب المستوردة خصوصاً من خلال جعل سعر الأستيراد المقيّم بسعر الصرف الرسمي أقل من سعر المحصول المنتج محلياً في أغلب سنوات الدراسة مما جعله غير قادر على المنافسة التصديرية في الأسواق الأقليمية والعالمية. من جهةٍ أخرى أدت هذه المغالاة في سعر الصرف الرسمي الى وضع ضريبة غير مباشرة Indirect Tax على المنتجين الزراعيّين المحليّين – لمحاصيل الحبوب الرئيسة خصوصاً– من خلال تحويلات الدخول بمقدار الفرق بين السعر الحقيقي للمحصول – أي سعره الظلي مقاساً بالسعر الحدودي– وسعره المحلي (16). ويأخذ معامل الحماية الاسمي الصافي مدى من القيم العددية، فإذا كانت قيمته أكبر من واحد صحيح فهذا يعني أن المنتجين المحليين أو الوسطاء والمصدّرين المحليّين يتسلمون أسعاراً أعلى بوجود سياسة التدخل السعرية مقارنةً بالوضع قبل تطبيق سياسة التدخل السعرية. ويُدعى هذا النوع من الحماية بالحماية الموجبة للمنتج أو المصّدر، وإذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمي الصافي أقل من واحد فيكون تفسير معامل الحماية الإسمي بالنسبة للمنتج والمصدّر عكس الحالة المذكورة انفاً تماماً، إذ تكون الحماية سالبة بالنسبة لهما. وفي هذه الحالة يكون هناك تحيّز ضد المنتج أو المصّدر، وفي حالة كون أن معامل الحماية الأسمي الصافي يساوي واحد فإن الحماية تكون متعادلة. ويُواجه المنتجون المحليون والمصدّرون أسعاراً محليةً مساويةً الى الأسعار الحدودية (17). ففيما يخص محصول القمح كانت قيم المعاملات أقل من واحد ماعدا السنوات 2006 و2009 – 2010 اذ كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية أكبر من الواحد. لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمية الصافية للقمح 0.386 في سنة 2003 وأصبحت 1.625 في سنة 2013 وهي أكبر قيمة لها، في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2003 وهي 0.386. وهنا نرى وجود زيادة في الدعم السعري المقدّم من قبل الدولة لمنتجي القمح وهذا ما انعكس في صورة الزيادة في معاملات الحماية الاسمية الصافية .أما بالنسبة لمحصول الشعير فعند النظر الى الجدول 2، وبصورةٍ عامة فنجد إنها كانت أكبر من الواحد الصحيح لنصف سني الدراسة عدا السنوات 2003– 2004، 2006 – 2008 حيث كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية أكبر من واحد، لقد كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية للشعير 0.823 في سنة 2003 وأصبحت 1.588 في سنة 2013 وهذا مؤشر على وجود تطور في سياسة الدعم السعري لمنتجي الشعير الا انه لم يكن بالمستوى المطلوب خصوصاً اذا ما تم تأشير بأنه من المحاصيل التي يمكن أن يتم خلق ميزة نسبية ظاهرية فيها للمتاجرة به، ولقد كانت أكبر قيمة لها في سنة 2013 إذ كانت 1.588 ودفعت الدولة في هذه السنة لمنتجي الشعير سعراً محلياً مجزياً جداً بلغ 479000 دينارعراقي للطن الواحد من الشعير والذي تفوق على السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني البالغ 314510.83 دينارعراقي/طن، في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2007 وهي 0.333 وهنا نرى عدم وجود دعم من قبل الدولة لمنتجي الشعير وما لهذا من أثر في تراجع الأنتاج مما أثر ذلك على الصادرات منه. وبالنسبة لمحصول الرز فإن الجدول 2 يوضح بأن معاملات الحماية الأسمية الصافية وبصورةٍ عامة أنها كانت أقل من الواحد الصحيح لكل سنيّ الدراسة عدا سنتي 2012 و2013. لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمي الصافي للرز 0.405 في سنة 2003 وأنخفضت لتصبح 0.123 في سنة 2013 وهو تراجع واضح في هذه القيم لمحصول الرز، ولقد كانت أكبر قيمة لها في سنة 2011 وكانت 0.932، في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2003 وهي 0.405. وهنا نرى ضعف الدعم السعري المقدم من قبل الدولة لمنتجي الرز أغلب سنيّ الدراسة تقريباً وهذا أدى الى تراجع الأنتاج مضافاً الى ذلك

تراجع الظروف الفنية المشجعة لزراعته. ولقد كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية للذرة الصفراء وكما يوضحها الجدول 2 السابق أكبر من واحد في السنوات 2004 – 2013 مما يشير الى أن منتجي هذا المحصول كانوا موضع دعم سعري من الدولة وحصلوا على أسعار في ظل نظام الدعم السعري أعلى من الأسعار العالمية للمحصول، لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمي الصافي للذرة الصفراء 0.970 في سنة 2003 وهي أقل قيمة لها وأصبحت 2.699 في سنة 2013، وكانت قيمتها 2.772 في سنة 2012 وهي أكبر قيمة لها خلال سنيّ الدراسة، وهنا نرى وجود دعم كبير من الدولة لمنتجي الذرة الصفراء وهذا يمكن ان يؤّدي الى تزايد الأنتاج وما لذلك من أثر على الصادرات منه والتجارة الخارجية الزراعية ككل، إن هذا المؤشر يمكن أن يجعل عملية خلق الميزة النسبية الظاهرية لهذا المحصول ممكنة التحقق، وبالنسبة للتمور من النظر الى الجدول 1 يتبين أن هذه المعاملات اكبر من الواحد الصحيح لمعظم سنوات الدراسة عدا السنوات 2003– 2005. لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمي الصافي للتمور 0.644 في سنة 2003 وأرتفعت كثيراً لتصبح 1.855 في سنة 2013 وهي اعلى قيمة لها وهذا دليل واضح على مدى الدعم السعري الكبير الذي تلقاه منتجو التمور ولاسيما بعد إطلاق مبادرة تشجيع ودعم زراعة النخيل وزيادة إنتاج التمور، في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2003 وهي 0.664 وهذا دليل على تطور الدعم السعري من قبل الدولة لمنتجي التمور ولا يخفى ما لهذا من أثر في الأنتاج والصادرات منه والتجارة الخارجية الزراعية ككل وأن التمور من أهم صادرات العراق الزراعية، وهذا يعني أنه اذا إنعدم وجود المحفزات التشجيعية لمنتجي التمور فأنهم سوف يستلمون أسعاراً غير مجزية أي أنهم يواجهون حماية سلبية. وهذه الحالة سوف تنعكس على المصدّرين إذ أن الكميات المنتجة لن تكون كبيرة بما يسمح بتصدير كميات كبيرة ومن ثم المنافسة في الأسواق الأقليمية والعالمية، لذلك يقع على السياسات الزراعية ولاسيما السعرية مسؤولية تردي صادرات العراق من أهم سلعه الزراعية ألا وهي التمور (1). ولاسيما في ظل وجود تكاليف نقل عالية ستعمل على ارتفاع تكاليف المنتج وبالتالي أثر ذلك على القدرة التنافسية له (20). ومن هنا نعتقد أن مسألة خلق الميزات النسبية الظاهرية للمنتجات الزراعية تبدأ من السياسات الزراعية وأهمها السياسة السعرية.

2- سياسة التجارة الخارجية الزراعية (التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية)

إن أهمية التجارة الخارجية الزراعية تأتي من أن الزراعة تعد القطاع الرئيس في معظم إقتصاديات الدول النامية وخصوصا غير النفطية، وتظهر إحصائيات منظمة التجارة العالمية إن الزراعة تمثل أكثر من ثلث عائدات التصدير لحوالي خمسين دولة نامية،حيث كانت عائدات تصدير المنتجات الزراعية لأربعين دولة منها تمثل اكثر من نصف عائدات تصديرها وحسب التقرير السنوي للمنظمة لعام 2010. إن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الأقتصاد العراقي نحو الأنفتاح على الأقتصاد العالمي من جهة أخرى هي عوامل تدعو الى ضرورة أعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي بأتجاه التخصص والإعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها بأتجاه الميزة التنافسية (7). إن التجارة الخارجية الزراعية تتصف بالتعقيد والتشابك بسبب تأثرها بالعديد من العوامل الطبيعية والأقتصادية والسياسية والتي تؤثر على نموها وأتجاهاتها(3)، وفي كثير من الحالات تسيطر العوامل السياسية على العوامل الأقتصادية وخصوصا في السلع الأستراتيجية كالقمح. كما ترتبط بتنفيذ سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية، السياسات الزراعية العامة للدولة، والتي يمكن أن تشمل السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الأنتاج، السياسات التسويقية ضمن السياسة السعرية وسياسة تخطيط زراعة وتنمية أنتاج المحاصيل التصديرية والتي تمتلك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها. وبمعنى أخر فأن هناك تشابكات كثيرة في مجال سياسات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية وليست منفصلة عن السياسات الأقتصادية العامة ، ولكنها ترتبط بكافة مجالات النشاط الأقتصادي فتؤثر فيه وتتأثر به (10). أن تجارة السلع الزراعية والغذائية تكون في غاية الحساسية والتعقيد لأنها غالباً ما تكون مرتبطة وبصورة منتظمة مع أهداف أخرى غير تجارية مثل حماية المستهلك وحماية البيئة. ويعد العراق أحدى الدول التي تعاني من مشاكل كبيرة في توافر البيانات الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية لأسباب سياسية وفنية وخصوصاً خلال مدة الدراسة مما جعلت ولوج

الباحث في هذا المجال ينطوي على مخاطرة متأتية من عدم دقة–غالباً– وعدم توافر –أحيانا– البيانات الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية ،هذا فضلا عن عدم وجود أسواق معتمدة لتصدير هذه المنتجات ولاسيما منتجات الدراسة في العراق لاسباب متعلقة بأنخفاض انتاجها وعدم وضوح وأستقرار أسواقها التصديرية. فلذلك فأن من أهم القضايا التي تواجه الصادرات هي مقدرتها على التنافسية إقليمياً ودولياً في ظل سياسات التحرر والأنفتاح الأقتصاديين (15). ان سياسة التجارة الخارجية يقصد بها طبيعة السياسة المتبعة من الدولة تجاه الصادرات والاستيرادات من المنتجات الزراعية. ففيما يخص سياسة الصادرات الزراعية فإن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الأقتصاد العراقي نحو الأنفتاح على الأقتصاد العالمي من جهة أخرى هي عوامل تدعو الى ضرورة أعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي بأتجاه التخصص والإعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها بأتجاه الميزة التنافسية فيما يخص صادراته الزراعية تحضيراً لأنضمام العراق بصورة تامة لمنظمة التجارة العالميةWorld Trade Organization (WTO) (2). أما فيما يخص سياسة الاستيرادات الزراعية فلقد بقيت طبيعة سياسة التجارة الخارجية الزراعية التي اتبعتها الدولة مفضلة للاستيراد، وقد انسحب ذلك على الاستيرادات من المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي. وقد ادت سياسة التجارة الخارجية الزراعية هذه الى وضع ضريبة غير مباشرة على المنتجين الزراعيين مما ثبط جهودهم في زيادة الانتاج الزراعي وتنميته. ولقد استمر هذا الحال حتى المدة 2003– 2012. والمطلوب وضع تعريفة جمركية تصاعدية مناسبة على السلع الزراعية المستوردة تزداد تدريجيا بزيادة مستوى الانتاج الزراعي المحلي حتى الوصول الى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية المنتجة محلياً. وتأتي أهمية التجارة الخارجية الزراعية من أن الزراعة تعد القطاع الرئيس في معظم إقتصاديات الدول النامية – ولاسيما غير النفطية، وتظهر إحصائيات منظمة التجارة العالمية أن عائدات صادرات الزراعة تمثل أكثر من ثلث عائدات التصدير لحوالي خمسين دولة نامية، إذ كانت عائدات تصدير المنتجات الزراعية لأربعين دولة منها تمثل اكثر من نصف عائدات تصديرها حسب التقرير السنوي للمنظمة لعام 2013 (18). لكل هذا أصبح الأهتمام بصادرات العراق غير النفطية ومنها الصادرات الزراعية مسألة في غاية الأهمية وخصوصاً بعد أن أدخل البنك الدولي في تصنيفه للدول ما أسماها دول فجوة التنمية وهي الدول التي تقع ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وهي تسير بأتجاه الدول المتقدمة أعتماداً على عدة مؤهلات من بينها أمتلاكها موارد الطاقة التي يمكن أن تسهم في تنميتها ومنها العراق(19). ولكن أُخذ على العراق كون أقتصاده أحادي الجانب معتمداً على تصدير النفط الخام وبشكل يكاد يكون شبه كامل، إن تطوير التجارة الخارجية الزراعية للعراق في جانب الصادرات من المنتجات الزراعية يحتاج الى البدء بأتخاذ خطوات إيجابية في هذا المجال وفي مقدمتها تحديد المنتجات الزراعية التي يمتلك العراق ميزة نسبية ظاهرية في إنتاجها بغية الدفع نحو تطوير الصادرات وفق منهج صناعة التصدير وأستراتيجية تربية الأسواق وإدامتها لهذه المنتجات الزراعية. ويوضح الجدول 3 الصادرات والاستيرادات الزراعية للعراق واهميتها النسبية الى مجمل صادرات العراق – بضمنها النفط الخام– واستيراداته السلعية للمدة 2003 – 2013. من الجدول 3 نرى ان الميزان الزراعي للعراق كان في حالة عجز طيلة المدة 2003 – 2013، وهذا يعني ان معظم المنتجات الزراعية كان يتم استيرادها لعدم كفاية الانتاج المحلي، حيث نرى ان قيمة الاستيرادات الزراعية قد ارتفعت من 11587.66 مليون دولار اميركي في سنة 2003 الى 4415.328 مليون دولار في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي مقدارها 9.74%، في حين ان قيمة الصادرات الزراعية قد انخفضت قيمتها من 40.39 مليون دولار اميركي في سنة 2003 الى 30.40 مليون دولار في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي مقدارها 2.55–%. ومع القاعدة الموردية الهائلة التي يمتلكها العراق فان الامر يبين مدى القصور الكبير في السياسات الزراعية التي اتبعت في العراق تخطيطاً وتنفيذاً وهذا الامر ليس لمدة الدراسة فقط وانما كان لقرابة عقدين قبلها حيث كانت سياسة التوريد الاجباري للمحاصيل الاستراتيجية وبعض الصناعية من قبل المنتجين الزراعيين الى الدولة وباسعار تقل كثيرا عن الاسعار العالمية، فضلاً عن السياسات التسويقية المتلكئة من الثغرات الكبيرة التي ادت الى تدهور القطاع الزراعي في

العراق، فضلاً عن الاهمال الذي عانى منه هذا القطاع في صورة انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة له ضمن الخطط التنموية، وهذا ساهم في التراجع الملحوظ في صادرات العراق من المنتجات الزراعية وحتى في المنتجات التي يمتاز العراق فيها بميزة نسبية ظاهرية مثل التمور، فلذلك من الاهمية بمكان ان يصار الى محاولة تقليل الاختلال في الميزان التجاري الزراعي للعراق .

جدول 3. الصادرات والاستيرادات الزراعية للعراق ونسبتها من اجمالي الصادرات والاستيرادات السلعية (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبتها من الصادرات الكلية %	الاستيرادات الكلية	الاستيرادات الزراعية	نسبتها من الاستيرادات الكلية %
2003	9711.00	40.39	0.41	9934.00	1587.66	15.98
2004	17810.00	98.69	0.55	21302.00	2274.15	10.67
2005	23809.00	30.15	0.12	23532.00	3042.00	12.92
2006	29361.00	17.99	0.06	20892.00	3085.29	14.76
2007	41267.90	16.99	0.04	21516.00	2951.28	13.71
2008	61264.40	70.01	0.11	33000.00	5305.44	16.07
2009	41791.70	53.73	0.12	17279.10	4396.17	25.44
2010	52482.60	31.07	0.05	27410.80	1930.51	7.04
2011	83225.90	20.43	0.02	49141.60	12226.57	24.88
2012	94400.00	34.11	0.03	28600.00	5272.68	18.43
2013	89700.00	30.40	0.03	33400.00	4415.32	13.21
المتوسط	49529.40	40.36	0.14	26000.68	4226.09	15.73
نسبة التغير%	28.74	-1.86	-25.21	12.46	14.26	1.59

المصدر : (1) منظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة (FAO)– كتاب الاحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat– سنوات الدراسة.

(2) وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية احصاءات التجارة– السلسلة الزمنية للصادرات، احصاءات التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية وبيانات غير منشورة.

– تم التحويل من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي على أساس سعر الصرف الرسمي المعلن في السنوات التي لم تنشر فيها البيانات بالدولار الأمريكي من قبل الباحثين .

– تم احتساب المتوسط و نسبة التغير و نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية من قبل الباحثين.

اما فيما يخص الاهمية النسبية للصادرات والاستيرادات الزراعية الى اجمالي الصادرات والاستيرادات الكلية للعراق خلال مدة البحث، فنرى ان نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية هي نسبة ضئيلة حيث كانت 0.41% وانخفضت لتصبح 0.03% في سنة 2013 وبمتوسط مساهمة مقداره 0.14% وبنسبة تغير سنوي مقدارها 21.15–%، اما بالنسبة لنسبة الاستيرادات الزراعية من الاستيرادات الكلية فقد ارتفعت من 15.98% في سنة 2003 لتصبح 13.21% في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي مقدارها 1.71– %. لقد تبين من الجدول 3 وضع الميزان التجاري الزراعي والذي كان سالباً كعادته وذلك طيلة مدة الدراسة. وهذه السياسة تعنى أيضاً بوضع خارطة تخصص لانتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية المختلفة اعتمادا على مبدا الميزة النسبية الظاهرية والمحسوبة وكذلك اعتمادا على حاجة الدولة من المنتجات الزراعية المختلفة استنادا الى خطط توضع من قبل الجهات ذات العلاقة في القطاع الزراعي. فلقد كانت الدولة تترك للمزارعين والمنتجين الزراعيين فيما سبق حرية اختيارهم للمحاصيل الزراعية التي يزرعونها ماعدا مدة الحصار الاقتصادي حيث تم التركيز على زراعة محاصيل الحبوب الرئيسة لسد بعض الاستهلاك المحلي. مع العلم ان وضع خارطة او دليل للميزات النسبية للمحاصيل والمنتجات الزراعية في العراق هو من الاولويات التي يجب انجازها باسرع وقت، خصوصاً ان هناك محاصيل يمكن ان يتم خلق الميزة النسبية لها وفق برنامج خلق الميزات النسبية– وذلك بعد اختبارها بمعايير الميزة النسبية الظاهرية المختلفة – والقاضي بتحويل الموارد والمدخلات الانتاجية من محاصيل ومنتجات زراعية لا يمتلك العراق فيها ميزة نسبية الى محاصيل يمكن ان يصبح للعراق امكانية التخصص في انتاجها وامتلاكه لميزة نسبية تساعده على المنافسة بهذه المنتجات في السوقين الاقليمية والعالمية وبالتالي امكانية تصدير كميات من هذه المنتجات الزراعية ولا سيما ان العراق مقبل على الانضمام الى منظمة التجارة

العالمية WTO وان يحتاج الى تحديد السلع والمنتجات الزراعية التي سوف يفاوض عليها خلال جولات الانضمام للمنظمة. نستنتج مما تقدم أن انخفاض مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2003 – 2013، حيث ان متوسط نسبة المساهمة خلال مدة الدراسة كان 9.38%، وان تغيرها السنوي كان سالباً وهو 5.82- % وهو مؤشرمن المؤشرات الهامة على تدهور القطاع الزراعي.ووجود قصور شديد في سياسة التجارة الخارجية الزراعية الزراعية ارتفع معه معدل العجز في الميزان التجاري الزراعي من 1547.27 مليون دولار اميريكي في عام 2003 الى 4384.92 مليون دولار اميريكي في عام 2013 وضبابية الرؤية لتحديد المنتجات الزراعية التي سوف تكون سلعاً زراعية يفاوض عليها العراق عند انضمامه الى منظمة التجارة العالمية،كما فشلت هذه السياسة في وضع خارطة الميزات النسبية الظاهرية Advantage Revealed Comparative للمنتجات والمحاصيل الزراعية في العراق، كما لم تنجح في تفعيل هيئة دعم الصادرات الزراعية. وكانت السياسة السعرية في سنوات عديدة من الدراسة تضيف عبئاً على المنتج الزراعي بدلاً من ان تدعمه وهذا واضح من معاملات الحماية الاسمية الصافية NNPC's اذ نرى ان هذه المعاملات في سنوات عديدة من الدراسة وللمحاصيل الاستراتيجية تحديداً كانت في غير صالح المنتج الزراعي وان الاسعار المدفوعة له من قبل الدولة كانت اقل من الاسعار العالمية لهذه المحاصيل . ولاسيما للتمور اذ أن الدعم السعري الحكومي لها لم يكن بالمستوى المطلوب والذي يؤدي الى تشجيع منتجي التمور بصورة كافية للأهتمام بزيادة انتاجهم خصوصا مع ارتفاع تكاليف نقلها عند التصدير (20)، وقد ظهرت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية أكبر من واحد في السنوات 2006 – 2013، اذ بدأت الدولة تمنح لمنتجي التمور أسعاراً مجزيةً رغم أن ذلك لم يكن كافياً لأن كميات الصادرات لم تسجّل الأرتفاع المطلوب والمتزامن مع تلك الزيادات في الأسعار. ولا يُنكر ما للمبادرة الخاصة بدعم انتاج التمور وتشجيع زراعة النخيل من دور مؤثر ولكن يبقى ذلك غير كافٍ لسلعة تمتاز بجهوزية تامة للميزة النسبية، فهي تحتاج الى مبادرة وطنية شاملة للعمل على دعمها بكافة أشكالها من الأنتاج الى التصدير وحتى متابعتها في الأسواق العالمية لها ولاسيما متابعة اسعار بيع التمور العراقية في سوق (بورصة) دبي للتمور حيث تتعرض التمور العراقية الى غبن كبير عند تسعيرها هناك . ووجود فجوة استثمارية كبيرة تتمثل فيما يمكن تحقيقه من قبل الدولة ما بين الإمكانيات المالية المتوافرة والاحتياجات الاستثمارية الفعلية لتحقيق الخطة الزراعية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعي ورفع معدلات النمو. وفشل السياسة الانتاجية في رسم خارطة زراعية لانتاج المحاصيل والمنتجات على اساس التخصص الجغرافي والميزة النسبية وليس اعتماداً على اساليب وخطط الانتاج التقليدية. بناءً على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فقد وضعت مجموعة من المقترحات: إعداد ووضع ما نقترح تسميته (خارطة أو دليل الميزات النسبية الظاهرية للمحاصيل والسلع الزراعية في العراق)، وأن يُصار الى دراسة وتطبيق معايير الميزة النسبية الظاهرية على كل المحاصيل والسلع الزراعية المُتاجر بها في العراق لتحديد وتعزيز المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية التي تثبت وجود ميزة نسبية ظاهرية للتجارة بها أو التي يمكن القيام بتحفيز وخلق الميزة النسبية الظاهرية لها لخلق حالة من التخصص في إنتاجها. وأن يتم التركيز على المحاصيل والسلع الزراعية التي يحقق العراق فيها اكتفاءً ذاتياً أو قريباً منه والتي يكون الأستيراد منها غير مستمر وقليل في حالة وجوده، وذلك لأن الدول تتجه حالياً نحو التخصص في المنتجات الزراعية التي لها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصدير الفائض من إنتاج تلك المنتجات وتستورد من الدول الأخرى المنتجات الزراعية التي لا تتمتع فيها بأي ميزات نسبية تحقيقاً للكفاءة الأقتصادية وللميزة التنافسية وتحضيراً لأنضمام العراق بصورةٍ تامة لمنظمة التجارة العالمية WTO. وإيلاء موضوعة خلق الميزات النسبية أهمية قصوى بالنسبة للمحاصيل والسلع الزراعية التي أثبتت وتُثبت معايير الميزة النسبية الظاهرية وجود إمكانية لأن تصبح سلعاً زراعية يمكن المتاجرة بها على المستويين الأقليمي والدولي للعمل على إيجاد حالة من التوازن في التجارة الخارجية الزراعية ومن ثم التعديل في الميزان التجاري الزراعي للعراق وكخطوة من خطوات تجاوز الأحادية في الأقتصاد العراقي، وهذا من اهم مهام سياسة التجارة الخارجية الزراعية. والتفكير الجدي من

قبل الجهات المعنية بالسياسة الزراعية في العراق في رسم وتطبيق ما يسمى سياسات التكيّف التجارية Trade Adjustment Policies على التجارة الخارجية الزراعية في العراق من خلال زيادة حد (حافة) المنافسة بأن يتم تحويل الموارد الزراعية من إنتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية الأقل منافسةً الى إنتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية التي تظهر قابلية أكبر على المنافسة. والاستمرار بدعم الدولة للمنتج الزراعي ولاسيما منتجي المحاصيل الاستراتيجية، وهو ما يحدث في كثير من دول العالم بالرغم من اتفاقية الجات وما تنص عليه من الرفع التدريجي للدعم عن المنتجات الزراعية ولتمكين المنتج الزراعي من المنافسة. والمطلوب هو اتباع سياسة زراعية انتاجية تعتمد على وضع دليل او خارطة زراعية لانتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية اعتمادا على الميزة النسبية والتخصيص الجغرافي وليس على اساس عشوائي.

REFERENCES

1. Al-Badri, B. H., 2010. An economical study about dates production in Iraq. 1980-2008. Blessed Tree Magazine. Abo- Dhabi. 6(1); 26-33.
2. Al-Badri, B. H., 2015. Gravity model in foreign trade (Iraqi dates as a case study). International Journal of Applied Agricultural Sciences. 1(2). P. 19-25.
3. Alkasim, Z., 2006. Economics Of Foreign Trade. Dar Aladib, Algeria, p.p.201 .
4. Al- Dabag, J. M. J. 2009. State of Agriculture and Food Security. Al-Hiwar Magazine. No.20. The Progress Institute for Grow thing Polices. Baghdad.P.92-98.
5. Al- Nadawi, Z. A. A. 2011. Analysis of Agricultural Sector in Iraq and Causes of Declining During (1990-2010) and proposals for Developing it. The Central Statistics Organization Publishing. Baghdad. P. 4
6. Al-Badri, B. H. 2015. Geographical distribution of dates production in Iraq (analytical economic study). The Iraqi Journal of Agricultural Sciences. 46(2). P. 269-280
7. Ahmed F. H., 2004. The International Economics Relations. Al-Warak Foundation for Publishing and Distribution. Amman. p.p.348.
8. Ahmed F. M. 2007. The International Economic. Shabab Al- Jamiaa Foundation. Cairo. 1st Edition. p.p.289.
9. Bin Kana, A. M. 2012. The Economic of Development . Dar Usama for Publishing and Distribution. Amman. 1st Edition. P.300.
10. Food and Agriculture Organization. 2012.The Annual Statistics Book. Roma. P.112.
11. Jasim, W. K. 2011. The Planning to Produce the Main Crops in Iraq (Wheat, Barley, Rice and Maize) by Using Policy Analysis Matrix. Ph.D. Dept. of Agricultural Economics. . College of Agriculture. Baghdad University. P.178.
12. Kwaz,. A. 2008. The Foreign Trade and Economic Growth. The Arabian Institute of Planning . Kuwait . pp.84.
13. Ministry of Planning/ The Central Statistics Organization Publishing. 2012. Prices Data. Baghdad.
14. Ministry of Agriculture.2012. The Private Investment in Agricultural Sector . Baghdad. P.23.
15. Mohammed, S. J., 2015. The Role of Islamic Banks in Financing Economic Development in Iraq for the Period (2008-2012). High Diploma Equivalent to Master Degree. Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies. Baghdad University. P. 70.
16. Mudhi, A. A., 1999. An economic analysis of net nominal protection coefficients of main grain crops in Iraq, Iraqi agriculture magazine, 4(2), P.73.
17. Tsakok, Isabele – 1990 – Agricultural price policy – Cornell University Press-Cornell.
18. www.worldbank.org.
19. www.wto.org.
20. Zuhal, R. K., M. F. Ahmed and M. A. Nedal. 2013. An Economic analysis of dates transportation model between Iraqi Provinces with minimum cost. The Iraqi Journal of Agricultural Sciences. 44(3): 385-398.